

التنظيم الإقليمي الإسلامي كطريق للوحدة

بقلم

أ.د / جعفر عبد السلام

أستاذ القانون الدولي

والأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

تمهيد:

في دراسة أجرتها رابطة الجامعات الإسلامية عن التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل - أي القرن الحادي والعشرين حيث أجريت الدراسة في نهاية القرن العشرين - انتهت إلى أن أهم هذه التحديات، تحدى الارتباط بالتنظيم الدولي. وأساس ذلك أن دولنا عانت من هذا التنظيم بشكل كبير، وإذا كان هذا التنظيم في شكله السياسي العالمي ليس قديماً، إذ يرجع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن القضايا التي تخص الدول الإسلامية عرضت عليه ولم تلق إنصافاً منه سواء من المنظمة العالمية الأولى (أي عصبة الأمم) أو من المنظمة الثانية، (أي الأمم المتحدة) والتي وجدت بعد الحرب العالمية الثانية.

وحتى لا نذهب بعيداً في عرض هذه القضايا وكيف عالجتها الأمم المتحدة؟ أقول إن الأمم المتحدة عالجت القضية الفلسطينية منذ نشأتها عام ١٩٤٥م وكانت المعالجة وبالاً على الأمة الإسلامية وعلى فلسطين في نفس الوقت. لقد أقامت الأمم المتحدة دولة إسرائيل بقرار التقسيم المعروف عام ١٩٤٧ ولم تستطع أن تحمي حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم العربية، وعبثاً حاولت أن تعيد اللاجئين إلى ديارهم أو أن تعوض من لم يمكنه العودة لسبب أو آخر، كما عجزت أن تنفذ القرار الذي أصدرته في نفس العام والذي نص على تدويل القدس وجعلها مدينة عالمية تديرها الأمم المتحدة، وبسببه ابتلعت إسرائيل القدس كما ابتلعت معظم الأراضي الفلسطينية. وكان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في عام ١٩٦٧ مؤكداً

للوجود الإسرائيلي، ومدعماً لهذه الدولة حيث قرر لها الحق في أن تعيش داخل حدود آمنة ومُعترف بها، مقابل أن تنسحب من الأراضي أو حتى من أراضٍ احتلت في نزاع ١٩٦٧ ولم تستطع الأمم المتحدة أن تجبر إسرائيل على تنفيذ هذا القرار الجائر في حق العرب والمسلمين حتى الآن، وتعرض الفلسطينيون لأسوأ معاملة من قبل إسرائيل في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأصبح مشهد القتل والتعذيب والضرب والإهانة وهدم المنازل وتجريف الأراضي وتجويع الناس ومحاصرة الأراضي المحتلة مشهداً يومياً مكرراً، ولم تستطع الأمم المتحدة أن توقفه بأي شكل، رغم إصدارها للعديد من القرارات التي لم تشهد التنفيذ أبداً.

يحدث هذا بينما تدق طبول الحرب في المنطقة وتعرض العراق لحملة عنصرية من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (بريطانيا)، لكي تنهار دولة عربية أخرى ربما تخضع بدورها للتقسيم في وقت قريب، ويموت مئات القتلى يومياً من العراقيين ولم تستطع الأمم المتحدة أن تفعل شيئاً، رغم أن مجلس الأمن لم يتخذ قراراً - بناء على الفصل السابع من الميثاق - يسمح للولايات المتحدة بالقيام بهذا العمل العسكري، مراعاة لاعتبارات الشكل، وقد ذقت ليبيا والسودان وإيران مرارة قرارات صدرت من الأمم المتحدة تفرض المقاطعة الاقتصادية عليها، كما عانى المسلمون في يوغوسلافيا السابقة من أفعال مشينة، ولم تتدخل الأمم المتحدة لحمايتهم إلا بعد أن اتسع الخرق على الراقع، وتدخلت الولايات المتحدة وحلف الناتو ليدقوا مسماراً في نعش المنظمة الدولية. والأمثلة كثيرة تجعلنا نقول أن المنظمات الدولية العالمية لم تتصف العرب والمسلمين في أي قضية عرضت عليها، بل على العكس كان تأثيرها سلبياً عليهم إلى حد كبير.

وإلى جانب ذلك فمن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة قد سمح بوجود منظمات إقليمية ترتبط به، وتعمل في دوائر وبين دول متجاورة، حينما يكون العمل الإقليمي فيه مجدياً، ومكماً لعمل الأمم المتحدة. وكان نصيب العرب من هذا التنظيم، جامعة الدول العربية التي أقيمت في نفس العام الذي أقيمت فيه الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م وأخذت بنفس الأهداف ووضعت نفس المبادئ التي قامت

عليها الأمم المتحدة من حيث سعيها إلى تحقيق السلم والأمن الدولي، ومن حيث قيامها على فكرة التنسيق والحفاظ على سيادة الدول الأعضاء، أي تنسيق أنشطتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون فرض قرارات ملزمة من قبل الجامعة على أى دولة. وتجلى ذلك فى وضع نص يقول بأن قرارات الجامعة تصدر بالإجماع، ومع ذلك فالقرارات التى تصدر بالأغلبية، لا تلزم سوى الدولة التى تقبلها، وهذا يعنى ضعفاً شديداً فى وجود الشخصية القانونية الدولية للمنظمة.

وبعد ذلك، وعندما قامت إسرائيل بحرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ دعت الدول الإسلامية إلى إقامة منظمة دولية أخرى على نفس النمط التوافقى التسيقى هى منظمة المؤتمر الإسلامى، وهى تقوم كذلك على فكرة المساواة فى السيادة بين الدول الأعضاء، ولا تستطيع أن تصدر قرارات ملزمة لدولها.

وهدفنا فى هذه الدراسة أن نضع التنظيم الإقليمي العربى الإسلامى فى دائرة الضوء، لكى نبين مدى نجاحه فى تحقيق آمال العرب والمسلمين فى الوحدة والأهداف التى يتطلعون إلى تحقيقها من إقامة هذه المنظمات فى الازدهار والتقدم لنرى ونحن نبحث مستقبل الأمة الإسلامية إلى أى مدى يعد التنظيم العربى والتنظيم الإسلامى داعماً لقوة العرب والمسلمين ومحققاً للأمال ؟ أم أنه أحد العوائق التى تحول دون قيام أمة عربية إسلامية قوية ومنتحة.

إن الدولة العربية والإسلامية الحديثة والتى أقيمت على الشكل القومى من وجود وحدة صغيرة نسبياً تتمتع بالسيادة يقيم سكانها على أرض محددة ولا علاقة سيادية فوقها، ظاهرة حديثة فى حياة العرب ترجع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث تكالبت القوى الاستعمارية التى مثلها فى ذلك الوقت، الحلفاء المنتصرون فى الحرب العالمية الأولى على الإمبراطورية العثمانية وقضوا على وجودها، وقسموها إلى دول صغيرة أوهموها بأنها ستكون مستقلة وذات سيادة، وأخضعوها للهيمنة الاستعمارية بعد الاستعمار المباشر من قبل المستعمرين تقييداً لمخططات سايكس - بيكو، واختاروا للشعوب المتشوقة إلى الوحدة - والتى عانت من الفراغ السياسى الذى يربطها جميعاً بدولة واحدة قوية - صيغة التنظيم

الإقليمي المرتبط بالتنظيم العالمي الذي أقاموه على شكل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، والأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، تحتاج إلى إعادة النظر في هذا الوجود الدولي في مؤتمر يبحث عن مستقبل الأمة ويحاول أن يضع الخطط والأسس والمشروع الحضاري الذي يقبلها من عثرتها، ولا شك أنه من المعالم الرئيسية لهذا المشروع، الوجود القوي المتحد لهذه الأمة.

وسنشير مجموعة من الاستنتاجات خلال سؤالين رئيسيين نحاول الإجابة عليهما في هذا البحث.

السؤال الأول: هل يحقق التنظيم الدولي الإقليمي الموجود في الساحة العربية والإسلامية آمال الأمة الإسلامية في الوحدة والتقدم؟

لا شك أن ذلك يحتاج إلى التعرف على دقائق هذا التنظيم، وبحث مدى فاعليته، وسنجيب على هذا السؤال في القسم الأول من هذا البحث.

والسؤال الثاني: هو كيف تطور التنظيم الإقليمي العربي الإسلامي لكي يستجيب لمتطلبات الأمة؟ وهذا ما نتناوله في القسم الثاني من هذه الدراسة.

القسم الأول: معالم التنظيم الإقليمي العربي الإسلامي ومدى فاعليته

يتكون التنظيم الإقليمي العربي الإسلامي في شكل منظمين رئيسيتين، المنظمة الأولى: هي جامعة الدول العربية، والمنظمة الثانية: هي منظمة المؤتمر الإسلامي. وهناك فارق زمني بين المنظمين يصل إلى سبعة وعشرين عاماً، فالأولى أنشئت عام ١٩٤٥، والثانية أنشئت عام ١٩٧٢، وتضم الأولى الدول العربية، وهي تلك الدول التي يجمع بينها وحدة اللغة، فشعوبها تتحدث العربية، كما أنها تعيش في منطقة جغرافية واحدة، وقد تطلعت الكثير من الدول المجاورة إلى الانضمام إليها، رغم عدم توافر شرط تحدثها باللغة العربية، علها تستفيد من الجامعة.

أما المنظمة الثانية: وهي منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تضم في عضويتها الآن ٥٦ دولة، تمثل فيها كل الدول العربية فضلاً عن ٣٤ دولة أغلبية السكان فيها من المسلمين، وبعد ذلك نجد مجموعة كبيرة من الوكالات المتخصصة أنشأتها الدول الأعضاء، بعضها يرتبط بالجامعة العربية، والبعض الآخر يرتبط بمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما نجد بعض المنظمات الإقليمية المتخصصة أنشئت استقلالاً عن هاتين المنظمين الكبيرتين وتعمل بشكل مستقل عنها، منها: مجلس التعاون الخليجي الذي يجمع في عضويته دول الخليج البترولية ما عدا العراق واليمن، والاتحاد المغاربي ويجمع في عضويته دول المغرب العربي بالإضافة إلى موريتانيا، فضلاً عن مجموعة من المنظمات الأخرى والتي وجدت في ظروف معينة وانتهت بعد تغير هذه الظروف مثل مجلس التعاون العربي.

والواقع أن ما يهمننا الآن هو إلقاء الضوء على المنظمين الكبيرتين لنتعرف على ظروف نشأة كل منهما والأهداف والمبادئ التي تقوم عليها، ونرى إلى أي مدى حققت أهداف الأمة في الوحدة والتقدم.

أولاً: جامعة الدول العربية:

تعد الجامعة العربية من أقدم المنظمات الإقليمية العالمية، بل هي أقدمها جميعاً^(١) ومع ذلك فقد عكست هذه المنظمة الأوضاع العربية التي أثر فيها الاستعمار تأثيراً كبيراً، (١) أنشئت الجامعة العربية في عام ١٩٤٥م قبل إنشاء الأمم المتحدة بشهور، بينما بدأ التنظيم الأوروبي في عام ١٩٤٩م. والتنظيم الأمريكي ١٩٥١م، والتنظيم الإسلامي المتمثل في المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٢م.

فلقد كانت المبادرة الأولى لطلب الإنشاء من السيد / أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطانى آنذاك، وكان العرب فى حاجة إلى من يذكرهم بوجود التعبير عن وحدتهم فى شكل تنظيمى^(١) وعكست اجتماعات إنشاء الجامعة فى مدينة الإسكندرية وفى القاهرة بعد ذلك ما يسود من علاقات توتر بين الدول العربية، الأمر الذى تجلى فى رفض فكرة الاتحاد الفيدرالى - أى المنظمة التى تملك صلاحيات يمكن أن تفرض بها قراراتها على الدول الأعضاء - وقامت الجامعة العربية على فكرة التنسيق والتعاون بين أنشطة الدول الأعضاء، لذلك قرر ميثاقها وجوب صدور قراراتها بالإجماع، وإن القرارات التى تصدر بالأغلبية تلزم فقط من قبلها.

وقد كان عدد الأعضاء فى بداية إنشاء الجامعة سبع دول عربية هى : مصر والسعودية والعراق و سوريا واليمن والأردن ولبنان. وتطورت العضوية بعد ذلك حتى وصلت الآن إلى اثنتين وعشرين دولة بعد أن حصلت على استقلالها.

ونلاحظ أن مصر بذلت جهداً كبيراً فى إنشاء الجامعة، سواء بتبنى الدعوة إلى اجتماعات اقامتها، وإعداد بروتوكول الإسكندرية، أو فى الدعوة إلى انعقاد المؤتمر العربى العام الذى أقر أحكام الميثاق.

ويجب أن نذكر أن العراق والأردن كانتا تؤيدان فكرة الاتحاد الفيدرالى أو الكونفدرالى على الأقل، بينما تبنت السعودية ولبنان واليمن فكرة قيام الجامعة على التعاون دون مساس بالسيادة.

(١) أنشئت الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥م قبل إنشاء الأمم المتحدة بشهور، بينما يبدأ التنظيم الأوروبى فى عام ١٩٤٩م والتنظيم الأمريكى عام ١٩٥١م والتنظيم الإسلامى المتمثل فى المؤتمر الإسلامى عام ١٩٧٢م.

(٢) صرح إيدن فى ذلك الوقت بأن بريطانيا تتعاطف مع كل حركة تنشأ بين العرب لدعم وحدتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن حكومة صاحبة الجلالة

(١) صرح إيدن فى ذلك الوقت بأن بريطانيا تتعاطف مع كل حركة تنشأ بين العرب لدعم وحدتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن حكومة صاحبة الجلالة من جانبها سوف تقدم معونتها الكاملة لأى خطة تتمتع بالتأييد من الراى العام العربى، راجع للمؤلف كتاب "المنظمات الدولية" ص ٦١ وما بعدها، ط دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٦٦م.

من جانبها سوف تقدم معونها الكاملة لأى خطة تتمتع بالتأييد من الرأى العام العربى،^(١)

كما يجب أن نشير إلى أن الظروف الدولية وقت إنشاء الجامعة العربية كانت تتجه إلى بداية النفوذ الأمريكى فى المنطقة، بحصول شركات أمريكية على امتيازات النفط، وبداية أقول إن النفوذ الأمريكى الوافد أعاق بريطانيا لتحقيق حلمها فى تجميع الدول العربية على نظام تسيطر عليه.

وهكذا ولدت الجامعة العربية منظمة ضعيفة تدير على منطقتي التنظيم الدولى المتوازي الذى لا يوجد سلطة عليا فوق الدول فيه، بل تحتفظ كل دولة عضو بكامل سيادتها.

أهداف الجامعة :

ومن حيث الأهداف والمبادئ التى قررها الميثاق، نجد هذه الأهداف تتصل بتحقيق السلم والأمن الدوليين، وبالتعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لما يعود بالخير على الدول الأعضاء. كما قرر الميثاق اختصاص الجماعة فى فض المنازعات التى تقوم بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، بل وقرر الميثاق مبدأ إنشاء محكمة عدل عربية ولكن العلاقات بين الدول الأعضاء لم تتمم عن إنشاء هذا الجهاز المهم حتى الآن، كذلك جعل الميثاق من أهداف الجامعة دفع الاعتداء الذى قد يقع على إحدى الدول الأعضاء، وصيانة استقلالها وتنسيق علاقتها مع دول العالم، وحاول الميثاق أن يرضى الرغبات العربية التى كانت تتوق إلى إقامة منظمة تتمشى مع الاتجاه الوحى الذى له أرضية واسعة بين الشعوب العربية، فنص فى المادة العاشرة منه على أن هذا الميثاق لا يمنع من قيام اتحادات أخرى بين دول الجامعة أو مجموعات منها، مما يعنى أن ميثاق الجامعة إنما يضع الحد الأدنى الواجب توافره فى "بيت العرب" من تنسيق وتنظيم للتعاون وتوحيد للمواقف بين مختلف الدول العربية، وعلى أساس أنه يمكن أنه يساعد على تقوية وتوثيق الروابط بين الدول الأعضاء بعد ذلك.

(١) راجع للمؤلف كتاب: المنظمات الدولية ص ٦١ وما بعدها، ط دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٦ .

نظرة في المبادئ التي تقوم عليها الجامعة :

قامت جامعة الدول العربية على مبادئ التنظيم الدولي المعاصر، حيث تقر المساواة بين الدول الأعضاء في السيادة وحسن الجوار، وعدم جواز التدخل في شئون الدول الأعضاء.

كما أوجب الميثاق أن تكون العضوية في الجامعة قاصرة على الدول المستقلة ذات السيادة، وإن وضع ملحفاً خاصاً بفلسطين، يعترف لها بذاتية خاصة، وقرر أن يتم تمثيلها في الجامعة إلى أن يتحقق استقلالها، كما نص على دعم جهود الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق الاستقلال.

تطور العمل في الجامعة :

مرت المنطقة العربية بأحداث جسام، تركت أثرها على العمل في الجامعة، على رأسها قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وهزيمة العرب في أول حرب يجتمعون فيها ضد إسرائيل في نفس العام، مما أكد قيام دولة إسرائيل، وبرزت فكرة الدفاع العربي المشترك ليكون بمثابة تعديل على الميثاق في شكل اتفاق، وكان ذو شقين الشق الأول عسكري دفاعي والشق الثاني اقتصادي^(١).

وفيما يتعلق بالشق الأول، فقد نص الميثاق على اعتبار أي عدوان يقع على إحدى الدول العربية بمثابة عدوان عليها جميعاً، ويفرض عليها نصرة من يُعتدى عليه، بجيوشها^(٢).

والشق الثاني ينظم التعاون الاقتصادي بين الدول العربية لكي يعظم المصالح الاقتصادية بينها ويساعد على نمو التعاون في مختلف المجالات الخاصة بالزراعة والصناعة والتجارة^(٣).

وفي مواجهة تهديد إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن بما يسببه ذلك من

(١) تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٥٠م.

(٢) لتنفيذ ذلك أنشأت الاتفاقية جهازين لتحقيق هذا الهدف الأول مجلس الدفاع المشترك، والثاني اللجنة العسكرية الدائمة.

(٣) لتحقيق هذا الهدف تم إنشاء المجلس الاقتصادي الذي اعتبر كياناً مستقلاً بذاته عام ١٩٥٩م حط

خسائر فادحة لكثير من الدول العربية. دعت مصر إلى اجتماع للقمة العربية وصدر عنها قرارات قوية لمواجهة المخططات الإسرائيلية، وأنشأت قيادة عربية مشتركة، واتفق على اجتماعات متكررة للقمة العربية في إطار الجامعة حتى تصدر القرارات من أعلى المسؤولين في الدول العربية وبالتالي يؤمن أن يتم تنفيذها، ولكن إرادة التوحد وعزيمة العمل بقوة افتقدت دائماً في القرارات والأعمال العربية.

(١) تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٥٠م.

(٢) لتنفيذ ذلك أنشئت الاتفاقية جهازين لتحقيق هذا الهدف، الأول: مجلس الدفاع المشترك، والثاني: اللجنة العسكرية الدائمة.

(٣) لتحقيق هذا الهدف تم إنشاء المجلس الاقتصادي والذي أعتبر كياناً مستقلاً بذاته عام ١٩٥٩م.

وحتى بعد أن تم تعديل الميثاق في عام ٢٠٠١ وجعل مؤتمر القمة جهازاً رسمياً من أجهزة الجامعة يجتمع مرتين في العام في دورتين على الأقل، لم نر فاعلية لها أهمية في قرارات الجامعة، مع أن هذا التعديل اقتضته ظروف صعبة تمر بها المنطقة تتمثل في تصاعد العدوان الإسرائيلي في ظل حكومة الليكود التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية من أساسها.

ولقد تبدى هذا الضعف بوضوح في معالجة القضية الفلسطينية في مختلف مراحل تطورها، فلقد عجزت الجامعة العربية في أن توجد فاعلية في الموقف العربي، تؤدي إلى استخدام القوة العربية ضد إسرائيل، كما عجزت رغم تشابك المصالح مع الولايات المتحدة، أن تؤثر في موقفها الموالي لإسرائيل والمساعد لها بكافة الأساليب بما في ذلك تمكينها من أن تكون أقوى من الدول العربية مجتمعة، وحيازتها لأسلحة ذرية، وتمكينها من ارتكاب أبشع الجرائم في حق الشعب الفلسطيني الأعزل لقمع انتفاضته، ولتحقيق أهدافها القديمة في تكوين دولة يهودية من النيل إلى الفرات.

موقف الجامعة العربية في القضية العراقية :

لا يمكننا الدفاع عن الرئيس العراقي صدام حسين في السياسات التي انتهجها منذ تولى الحكم في العراق عام ١٩٧٩، فما هي إلا شهور قليلة ورأينا قواته تتطلق ضد الصدر الإيرانية، وتدخل في حرب مدمرة دامت ثمان سنوات بالتحريض الأمريكي له، لإضعافه وإضعاف إيران وكان ذلك جلياً بشكل واضح، ثم ما لبث أن ادخل بلاده في عام ١٩٩٠ في حرب الكويت دون أن يتنبه إلى خطورة ذلك على بلاده، وعلى النظام العربي بكامله.. فخسر الحرب من ناحية، وكسر النظام العربي كله من ناحية أخرى، ثم جلب على بلاده الخراب والدمار بل الخزي والعار، حيث فرضت عقوبات قاسية على العراق من قبل القوى الكبرى بزعامة أمريكا، واكتملت بشن الحرب الأخيرة على العراق والتي دمرت فيها أمريكا النظام العربي بأكمله هذه المرة، وأصبحت العراق حتى الوقت الذي تكتب فيه هذه الأوراق، دولة محتلة.

أقول ماذا فعلت الجامعة العربية في هذا النزاع؟ الواقع أن مواقف الجامعة كانت سلبية للغاية. لم تفعل شيئاً لوقف الاندفاع الحمقى لحرب إيران، بل للأسف أن العديد من الدول العربية ساعدته فيها، مع مخالفة ذلك للقانون الدولي، لأن ما فعله لا يعدو أن يكون عدواناً صارخاً على القانون الدولي، بل اعتدى على القانون الدولي الإنساني حيث ثبت أنه استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد إيران. لقد كان الهدف الواضح من هذه الحرب هو منع اندفاع القدرة الإسلامية الإيرانية والخشية على الأنظمة التقليدية في المنطقة ومنع تهديد المصالح الأمريكية، ولم نر موقف من الجامعة العربية حيال هذه القضية، كما لو كانت الحرب تجري في منطقة أخرى.

كذلك كان موقف الجامعة من حرب الخليج الثانية موقفاً ضعيفاً، لم يخرج عن أن يكون قد سمح لقوات التحالف بضرب العراق، بل لعل قرار الجامعة الصادر بإدانة العراق والسماح لقوات التحالف بإخراج قواته من الكويت قد ساعد على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وحال دون نجاح اتصالات جرت من بعض الأطراف العربية للحل السلمي للنزاع الذي أوشك أن يتم.

أما في حرب الخليج الثالثة فإنه من الواضح أن العراق كان معتدياً عليه، وأن تدابير الاعتداء استغرقت وقتاً طويلاً تقترب من ثلاثة عشر عاماً كاملة، لم تستطع الجامعة العربية خلالها أن تفعل شيئاً لتغيير الأوضاع في المنطقة، أو للتعامل مع العراق بشكل يجنب المنطقة مخاطر الحرب، بل كان من الغريب أن تدخل القوات الأمريكية من الأراضي العربية المجاورة للعراق لتوجيه الضربات إليه منها.

ماذا فعلت الجامعة لوقف هذا العدوان ؟ لا شئ من قبل ومن بعد، بل لم نسمع أية إدانة للعدوان وتدخلت الدول العربية في صراعات داخلية بسبب هذه الحرب العدوانية، البعض يؤيد العدوان، والبعض يعارضه دون أن يحدث أى فعل لوقف العدوان، أو حتى لإدانته، رغم المواقف الشعبية والدولية من قبل مختلف دول العالم التي رفضت وأدانت العدوان.

دروس حرب الخليج الثالثة :

والواقع أن حرب الخليج الثالثة التي مثلت عدواناً واضحاً على القطر العراقي الشقيق قد أظهرت العورات العربية الكبيرة، والعيوب الكامنة في بنية النظام العربي، ويمكن أن نذكر منها :

- عدم فعالية النظام العربي :

فلم تنفذ الجامعة العربية أية نصوص في ميثاقها، أو في اتفاقية الدفاع المشترك التي تعتبر أى عدوان على أية دولة عربية بمثابة عدوان عليهم جميعاً، بل حدث العكس، فقد تلقت القوات الأمريكية والبريطانية المعتدية مساعدات قيمة من الدول العربية ضد العراق.

كما لم تقم الجامعة العربية أو أى وكالة تابعة لها بأى فعل لإنقاذ التراث الثقافي للأمة بعد أن تم حرق مكتبة بغداد الرئيسية، ونهب تراثها الثقافي.

بل إن مدن العراق لازالت تعيش ظروفًا إنسانية صعبة بسبب أعمال الحرق والتدمير التي وجهت إلى العراق، ولا نسمع سوى أصوات تطلب من الولايات المتحدة أن تنهي العدوان، وأن تقيم حكومة عراقية في الوقت الذي أقامت فيه الولايات المتحدة حاكماً عسكرياً أمريكياً، كان معروفاً بمساعدته لإسرائيل.

- التناقض بين الأنظمة والشعوب

أظهر العدوان العراقي التناقض الكبير بين الشعوب وأنظمتها الحاكمة، تجلى ذلك في المظاهرات والانتفاضات المناهضة للعدوان والتي شملت كل العواصم والمدن العربية الرئيسية، وكذلك العواصم الغربية، بل عبرت تجمعات سلمية عديدة - في تظاهرات - عن مواقفها الراضية للحرب في قلب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نفسها.

- إنهيار النظام الدولي :

لم تستطع الولايات المتحدة أن تمرر قراراً يسمح بشن الحرب من مجلس الأمن، ومع ذلك قامت بالعدوان على العراق دون أي سند قانوني، اللهم إلا نظرية متهافئة عن الدفاع الوقائي كانت إسرائيل تسوقها دائماً لتبرير عدوانها على الشعوب العربية. هذا الخطر المزعوم هو تهديد الجيران بأسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، والتي أثبتت الحرب أنه ما عاد يملك أسلحة فعالة للدمار الشامل أو لغير الدمار الشامل، وقد أدى ذلك إلى وقوع الأمم المتحدة في أزمة حادة، فهذه الحرب تخالف الميثاق، وتسقط النظام الدولي بكامله، وتجعل من الضروري البحث عن نظام دولي آخر لا تنتصر فيه هيمنة القوة، ولا يعلو فيه صوت الباطل.

- تهديد الدول والأنظمة العربية :

إزاء ضعف النظام العربي، وعدم وجود قوة فعالة في المنطقة للدفاع عن دولها ضد العدوان، بدأت التهديدات الأمريكية للمنطقة بأكملها وبدأنا نسمع عن مخططات للهيمنة عليها، وتفتيت وحدة دولها، والقضاء على الأنظمة المناوئة للسيطرة الأمريكية عليها. فسوريا يوجه لنظامها تهديد صريح بالتدخل، ونفس الحال بالنسبة لإيران، ثم تظهر في الأفق بين الحين والآخر، ملامح تهديدات للمملكة السعودية ومصر.

واتضح جلياً أن التحرك العدواني الأمريكي ضد الشعوب العربية والإسلامية يحقق أهدافاً متوازية :

الأول: السيطرة على النفط العربي وأضيف إليه نفط بحر قزوين.

الثاني: إخماد الحركات المناوئة للسيطرة الأمريكية على العالم والتي تطلق عليها الولايات المتحدة مصطلح الأصولية، وتدخل فيها حركات التحرير الوطنية مثل حزب الله والعديد من المنظمات الفلسطينية.

الثالث: تأمين الوجود الإسرائيلي في المنطقة باعتباره أحد الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في جعل إسرائيل الأقوى والأوسع واقتلاع جذور الأنظمة أو الحركات التي تهددها.

ثانياً: التنظيم الدولي الإسلامي:

قلنا إن الدول الإسلامية تمثل دائرة أوسع من الدول العربية، لكن القوة الفعالة في هذا التنظيم هي القوة العربية، رغم أنها أقل عدداً وشعباً من الدول الإسلامية. وقد أقيم النظام الدولي الإسلامي المتمثل في المؤتمر الإسلامي في أواخر السبعينيات، ومع ذلك لم يستفد من التطورات التي جرت في الأنظمة الدولية الأخرى، وبالذات من تجربة الاتحاد الأوروبي. فقد أقيم على نفس الأسس النظرية التي قامت عليها جامعة الدول العربية حيث تبنى فكرة التنسيق والتعاون وأضاف إليها التضامن الإسلامي، دون أن يقرن ذلك بإقامة سلطات عليا فوق الدول، تكفل إصدار القرارات وتنفيذها، كما أقام العديد من المنظمات والأجهزة الفرعية التي تكلف الدول الأعضاء تكاليف مالية باهظة، دون أن تهتم بتنفيذها، وأصدرت العديد من القرارات التي تحقق قوة المسلمين، مثل إنشاء محكمة عدل إسلامية، وإقامة سوق إسلامية مشتركة، وإنشاء دينار إسلامي كعملة موحدة يتم تداولها بين الدول الأعضاء، ولم نر أثراً عملياً لأى من هذه القرارات.

والواقع أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد عانت من نفس المشكلات التي عانت منها جامعة الدول العربية، وعرضت عليها نفس المشكلات الحادة التي عرضت على الجامعة مثل القضية الفلسطينية والقضية العراقية، وقضايا إسلامية أخرى عديدة كقضية اليوسنة والهرسك وقضية كشمير، وقضايا الأقليات الإسلامية

المضطهدة فى العديد من مناطق العالم وكانت القرارات التى صدرت من أجهزتها، قرارات تتخذ الطابع الإنشائى، ولا يمكن أن تتبلور فى واقع عملى ملموس.

ونلاحظ على نظام المنظمة نفس الملاحظات التى قررناها بالنسبة للجامعة العربية. فليس فيها أى نظام للأمن الجماعى والدفاع المشترك ضد العدوان الذى يقع على أى دولة إسلامية. وإذا كان هذا النظام قد أضيف إلى الجامعة بمقتضى اتفاقية الدفاع المشترك، وإن بقى دون تنفيذ ودون فاعلية.

وقررت المنظمة إنشاء محكمة عدل إسلامية ووضعت نظامها الأساسى، ولكن لم يتم اختيار القضاة كما لم يتم وضع القانون الذى ستطبقه المحكمة، لذلك لم يدخل نظام المحكمة فى دور التنفيذ حتى الآن.

- ورغم وجود بعض الوكالات أو المنظمات التى قامت وتعد لها قيمة فى النظام الإسلامى الدولى مثل البنك الإسلامى للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إلا أنها لا ترضى الطموح الإسلامى ولا تعمل شيئاً له قيمة فى خضم المشكلات العديدة والتحديات الجسام التى تواجه الأمة الإسلامية الآن.^(١)

(١) راجع تفصيلات ذلك فى مؤلفنا المنظمات الدولية ص ٦٦ وما بعدها الإشارة إليه، وراجع كذلك العدد ٢٤ من مجلة "الجامعة الإسلامية" التى تصدرها رابطة الجامعات الإسلامية وهذا العدد فخصص لدراسة المنظمات الإسلامية وتقييم دورها فى حياة الأمة.. راجع كذلك دراسة المنظمات الدولية الإسلامية التى تقدم بها د محمود داود لنيل جائزة رابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠١م والتى أصدرتها الرابطة ضمن سلسلة "فكر المواجهة" العدد رقم (٦) القاهرة ٢٠٠٢ .

القسم الثاني: نحو تنظيم إقليمي يحقق آمال العرب والمسلمين في الوحدة والتقدم

انتهينا في القسم الأول إلى وجود تنظيمين إقليميين بين الدول العربية والإسلامية هما جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. كما ذكرنا أن كل الدول العربية أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأشرنا إلى تقارب الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها المنظمتين، وإلى أنهما تشتركان كذلك في عدم الفاعلية وفي الفشل في تحقيق أهداف الأمة الإسلامية.

وسنهتم في هذا القسم بوضع رؤية لإقامة تنظيم دولي فعال في دائرة الدول والشعوب العربية والإسلامية. وسنقوم بمناقشة مجموعة من الفروض لنثبت بالأدلة مدى صحتها ونختار الأنسب منها لظروفنا وآمالنا وأهدافنا كأمة عربية إسلامية.

أولاً: هل من الضروري أن يقوم تنظيم إقليمي بين الدول العربية والإسلامية؟

اختار العالم بعد الحرب العالمية الثانية أو قبلها بقليل أن يقيم تنظيماً دولياً عالمياً يتمثل في منظمة الأمم المتحدة، وعرضت فكرة التنظيم الإقليمي عند مناقشة نصوص ميثاق الأمم المتحدة، وكان هناك من يرفضون الفكرة على أساس منع الازدواج في التنظيم الدولي، وعدم إعاقة الأمم المتحدة للقيام بمهامها، ولكن انتصر دعاة الإقليمية وتضمن الميثاق في الباب الثامن الذي ورد فيه نص يقول: أنه لا يوجد في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي بحيث يكون العمل الإقليمي فيها صالحاً ومناسباً، ما دامت هذه التنظيمات وأنشطتها متلائمة مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها (المادة ٥٢/ ٢) كما أشار الميثاق إلى حث الدول الأعضاء ومجلس الأمن على اللجوء بادئ ذي بدء إلى المنظمات الإقليمية كخطوة أولى لحل المشكلات التي تثار بينها.

ولا شك أن هناك روابط إقليمية خاصة تجمع بين مختلف الدول العربية والإسلامية، أكثر من تلك الموجودة بين هذه الدول وبين سائر الدول الموجودة في

المجتمع الدولي. هذه الروابط تحتاج إلى أن تفعل في شكل تنظيمات إقليمية، بشرط أن تتوافر لديها النية والإرادة والعزيمة على إسناد اختصاصات فعلية ومعززة لهذه المنظمات، وأن تتوافر لديها كذلك الآليات والأجهزة لتحقيق الأمن بين جنباتها، ولتحقيق أقصى قدر من التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذلك السياسي بين هذه الدول، ولحسم ما يثار بينها من منازعات، حيث يمكن أن يتم ذلك بنجاح أكثر في الدائرة الإقليمية. أما إذا لم يتوافر هذا الشرط عملياً كما هو الوضع القائم، فلا جدوى من هذا التنظيم الذي يؤدي إلى إنفاق المال بلا فائدة.

وأنا أرى أن الدول العربية والإسلامية لا يتوافر لديها حتى الآن الحد الأدنى لقيام التنظيم الإقليمي الفعال بينها، بسبب عدم توافر هذه الإرادة وتلك العزيمة. وأذكر هنا :

- أن الدول العربية والإسلامية تفضل أن تحل منازعتها عن طريق المنظمة الدولية وأجهزتها : محكمة العدل الدولية ، مجلس الأمن ، الجمعية العامة .. والأمثلة كثيرة نذكر منها النزاع بين قطر والبحرين على اقتسام الرصيف القاري، وأيضاً بين تونس وليبيا في شكل مماثل، وبين العراق وإيران حول شط العرب وغيرها .

- أن التجارة البينية بين هذه الدول لا تتعدى ١٠٪ من إجمالي تجارتها مع العالم الخارجي.

- أن أغلب الاستثمارات العربية والإسلامية وكذلك أغلب الفوائض المالية موجودة في الدول الأجنبية.

- أن الأمن الجماعي العربي لم يتحقق بشكل فعال على وجه الإطلاق وأن الكثير من الصراعات والنزاعات بما فيها صراعات مسلحة (مثل الصراع العراقي الكويتي) لم يتم حسمها داخل دول المنطقة، وتم التدخل الأجنبي لحسمها، مما قوض أسس الأمن الجماعي العربي.

- أن الكثير من اتفاقيات التعاون الاقتصادي قد أبرمت ولم يتم تنفيذها بين هذه الدول.

والخلاصة:

أن العمل الإقليمي في حده الأدنى لم يرق بنجاح حتى الآن في دائرة الدول العربية الإسلامية، مع أننا نؤمن بضرورته ولو مرحلياً على الأقل، وكنتمهيد لتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية والإسلامية.

ثانياً: هل من الضروري وجود تنظيم عربي وتنظيم إسلامي في نفس الوقت؟

دون خوض في تفاصيل كثيرة، نجد أن الدول العربية كلها في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولا يوجد - في تقديري - ما يجعل استمرار وجود الجامعة العربية إلى جانب منظمة المؤتمر الإسلامي ضرورة للأسباب الآتية:

- ١- أن وجود المنظمتين معاً يمثلان ازدواجاً في العمل وزيادة في النفقات بلا داعي.
- ٢- أن الأهداف والمبادئ واحدة في المنظمتين تقريباً.
- ٣- أن القومية العربية لا تعيش بسهولة خارج الكيان الأكبر وهو التجمع الإسلامي.
- ٤- أن توجيه الجهد إلى منظمة إقليمية واحدة وتقويتها مسألة ضرورية الآن.
- ٥- أن الثقافة العربية هي بلا جدال ثقافة إسلامية ولا توجد ثقافة عربية منفصلة في الإسلام.

وأرى أن يتم دمج الجامعة العربية في منظمة المؤتمر الإسلامي لكي يمكن الاستفادة من الأرشيف المهم للجامعة ومن المشروعات الضخمة التي بذلت في مجال توحيد التشريعات في الدول العربية على أساس الشريعة الإسلامية، والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديدة التي تصلح بأكملها للتطبيق في الدول الإسلامية.

إن العالم العربي جزء من العالم الإسلامي وسيكون من المناسب أن يتم التعبير عن الوحدة الإسلامية من خلال منظمة إقليمية قوية لا تتشتت قواها بسبب النزعات القومية التي تظهر هنا وهناك، وأن الإسلام استطاع أن يقود العرب والمسلمين دائماً إلى طريق التقدم والرقى والوحدة.

ثالثاً : ما هي خطوات الإصلاح التنظيمية الواجب إدخالها على نصوص منظمة المؤتمر الإسلامي ؟

في تقديري وانطلاقاً من التجارب الناجحة للمنظمات الدولية الأخرى يجب أن يتم إدخال نصوص على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي تعالج المسائل الآتية :

١ - إقامة جيش للدفاع عن الدول الإسلامية في حالة العدوان عليها.

منع ميثاق الأمم المتحدة الحرب، بل نص بوضوح على منع استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية (المادة ٤/٢ من الميثاق)، ومع ذلك سمح الميثاق باستخدام القوة في حالتين، الأولى: هي حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي وفقاً للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة. والثانية: في حالة اتخاذ تدابير للأمن الجماعي أي استخدام قوة دولية منظمة لكبح جماح العدوان الذي تقوم به دولة ضد دولة أخرى.

ومع أن الميثاق قد أعطى لمجلس الأمن وحده حق استخدام تدابير الأمن الجماعي، إلا أنه أعطاه حق الاستعانة بالمنظمات الإقليمية للمشاركة في تنفيذ هذه التدابير.

وفي الوقت الحاضر أظهرت التجارب أنه لا مناص من وجود جيوش دفاع إقليمية، لأن وجودها يساعد على منع العدوان من ناحية ولكي يمكن استخدامها لمنع العدوان من ناحية أخرى.

والواقع أن مجلس الأمن لم يعقد الاتفاقات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لتكوين القوات الدفاعية للعالم، وقد استعان بحلف الناتو في تنفيذ الكثير من تدابير الأمن الجماعي على نحو ما رأينا في يوغوسلافيا السابقة، وعندما انتقدت الدول الإسلامية الأمن العام لمنظمة الأمم المتحدة وقت أن اعتدى الصرب على المسلمين في البوسنة كان يصرخ سائلاً: أين جيش الدفاع الإسلامي الذي يمكن أن يستخدم في الدفاع عن المسلمين في يوغوسلافيا والذين تعرضوا لموجات من القتل والتدمير وهتك العرض، وتدخل الناتو - ولكن على ما يبدو - بعد فوات الأوان، فقد تم تدمير وقتل واغتصاب لم يشهد التاريخ مثله من قبل.

ولو كان هناك مثل هذا الجيش في منطقتنا لتجنبت شعوبنا الكثير من الأعمال التي عانت منها ولا زالت تعاني حتى الآن.

ولا شك أن اتفاقية الدفاع المشترك يمكن تبني نصوصها في تعديل ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، ويمكن أن توضع بعض الضمانات المهمة هنا منها :

- أخذ قوات بعدد متساو من كل الدول الإسلامية.

- وضع أسس تكفل أفضل اختبار للكفاءات لكي توضع في أماكن القيادة.

- توضع ضمانات لصدور القرارات التي تكفل استخدام القوة بأغلبية مصوغة مثل أغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع مثلاً، وإنشاء صناعات حربية واتباع وسائل تدريب مناسبة ومتطورة بإمكانيات كل الدول الإسلامية، والأخذ بعوامل تقوية الوجود الإسلامي في العالم، وبسط الخشية منه، وبث عوامل الاحترام له.

٢- إنشاء آليات لتنفيذ القرارات داخل الدول الأعضاء :

وهنا أقول أن تجربة الاتحاد الأوربي ذات أهمية بالغة لدولنا، فقد أوجدت أجهزة للاتحاد في داخل الدول الأوربية تختص بتنفيذ القرارات التي تصدر منها، وتتبع هذه الأجهزة.

٣- إدخال التمثيل الشعبي إلى جوار التمثيل الحكومي :

إن وجود تمثيل للشعوب في برلمان اتحادى إلى جانب التمثيل الحكومى من شأنه أن يدعم المنظمة، فالشعوب هي صاحبه المصلحة في أى عمل تنظيمى أو مؤسسى يقوم بين الدول، ومن معالم نجاح التجربة الأوربية الاتحادية وجود البرلمان الأوربى، الذى يراقب العمل التنفيذي من ناحية، ويضع القواعد والتشريعات في مختلف مجالات الاختصاص التي تمارسها المنظمة من ناحية أخرى، حيث يكون الشعب مسئولاً ورقيباً ومشرعاً للعمل التنظيمى الدولى مما يدعمه ويؤدى إلى نجاحه.

ويمكن في المراحل الأولى اختيار المجالس التشريعية أو مجالس الشورى القائمة

الآن في الدول الإسلامية أعضاء فيها، يمثلون الشعوب في المجلس المقترح، وفي مرحلة تالية يتم الترشيح للعضوية لهذا المجلس التشريعي بشكل مباشر.

٤ - إعطاء صلاحيات واختصاصات مفرزة ومحددة لمختلف أجهزة المنظمة، والزام الدول بتنفيذ ما تقوم بتقريره عن طريق أجهزة متصلة بالمنظمة داخل الدول الأعضاء.

رابعاً : ما هي الخطوات الواجب اتخاذها لتفعيل أداء المنظمة ؟

إنه لمن حسن الحظ أن نجد الكثير من القرارات والتوصيات والاتفاقيات التي عقدت في إطار منظمة الجامعة والمؤتمر، يمكن أن تفعل وتؤدي إلى نتائج في غاية الأهمية لتقوية العمل الإسلامي.

مجال توحيد التشريعات :

قامت الجامعة العربية وكذلك المؤتمر الإسلامي بأعمال مهمة في مجال توحيد التشريعات بينها من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية، والواقع أن توحيد التشريعات يعد في مقدمة أي عمل لإنجاز وحدة متكاملة حقيقية بين أي مجموعة تتحد في الخصائص والسمات مثل مجموعة الدول الإسلامية.

وقد ساهمت مصر من خلال فقهاؤها الداعين للوحدة التشريعية أمثال عبد الرزاق السنهوري وفرج الصدة وجابر جاد عبد الرحمن، في تقنين التشريعات التي يمكن أن تطبق في كل الدول الإسلامية وطبق بعضها، خاصة القانون المدني في الكثير من هذه الدول.

وقد آن الأوان لكي تخرج من الأدراج المغلقة عمليات التقنين للقوانين المتخذة من الشريعة والمعدة من مجلس الشعب المصري، والجامعة العربية في مختلف المجالات لكي تطبق من خلال قرارات ملزمة تتخذها القمة الإسلامية وتقوم بتنفيذها عن طريق أجهزة داخل الدول.

وجدير بالذكر أنه في إطار الوحدة المصرية الليبية التي أعلنت في بداية السبعينات، وصل الوعي الإسلامي إلى مدى كبير في قيادة الدولتين، وشكلت لجاناً

لتوحيد التشريعات في مختلف المجالات تكاد تزن أعمالها أطناناً، وشارك فيها علماء من الدولتين في كافة الجوانب، وكان هدفها توحيد كافة التشريعات والأنظمة المالية والإدارية وأنظمة التعليم بل والتمثيل الخارجي، وكذا أجهزة العمل في مختلف المجالات الاقتصادية والبنوك والشركات، وهي ذخيرة ممتازة يجب أن يتم الإفراج عنها وتفعيلها جيداً في أعمال المنظمات.

توحيد الفتاوى الفقهية :

كذلك أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي العالمي الذي يوجد بمدينة جدة، وهو يتولى بحث مختلف المشكلات التشريعية التي تواجه العالم الإسلامي ويصدر بصدها فتاوى وتنظيمات لها أهميتها الفائقة، ويحتاج تفعيل عمل المجمع إلى أن تتوحد جميع الفتاوى في مختلف المشكلات من خلاله، لأن كافة المجمع الفقهية الإسلامية ممثلة فيه، وأن يهتم المجلس التشريعي المقترح إنشاؤه للمنظمة بإصدار التشريعات المنظمة للحياة في الدول الإسلامية بناء على هذه الاجتهادات التي تقوم على الإجماع الجزئي أو الكلي.

إن العالم العربي والإسلامي يملك رصيماً كبيراً من التشريعات المشتركة الكفيلة بإقامة صرح العمل الوحدوي عليه، ولا شك أننا نسبق المجتمعات الأوروبية في هذا المجال، والتي تزدهر بتكوين ما تطلق عليه " القانون الأوروبي " والذي يعتبر الآن أهم عوامل توحيدها، هذا القانون الذي يختص بتدريس التشريعات والأنظمة التي تحكم هيئات المجتمع الأوروبي، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي وحدها المجتمع الأوروبي وأصبحت تطبق على كافة دول الاتحاد.

ونحن في رابطة الجامعات الإسلامية نقوم بجهد كبير لتوحيد مناهج تدريس الفقه الإسلامي، وأصول الفقه، وسائر العلوم الإسلامية لكي تطبق في كافة الجامعات الأعضاء، والتي وصل عددها حتى الآن إلى حوالي مائة جامعة، وسنعمل من جانبنا على إعداد المؤلفات التي تدرس وتربط بين أصول هذه العلوم حسبما أسسها الآباء وبين الممارسات التي أنتجت مشكلات عملية جديدة، ويجب أن تأخذ في الاعتبار وأن تنقل إلى قاعات الدروس في كليتنا وجامعاتنا .

محكمة العدل الإسلامية :

استطاعت الدول الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي أن تقيم جهازاً مستقلاً فيها، هو محكمة العدل الإسلامية وهذا الجهاز يقوم على الأسس المعروفة في حسم المنازعات بطريقة أقرب ما تكون إلى نظام التحكيم واتفاقية إنشاء المحكمة التي أقرت بدولة الكويت أخذت الكثير من أحكامها من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. والمشكلات التي تحتاج إلى حسم من جانب هذه المحكمة كثيرة، وللأسف تخضع للتحكيم الدولي وتخسر الدول الإسلامية الكثير من جراء ذلك. إن تفضيل نظام هذه المحكمة يحتاج إلى إخراج التقنيات المعدة من قبل الأجهزة التشريعية داخل الدول الإسلامية أو من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية لكي تطبقها المحكمة ويجد المتقاضون من المسلمين وغيرهم أحكاماً واضحة تطبق في المنازعات بينهم، كما تحتاج إلى قيام الدول الإسلامية بسرعة اختيار القضاة لهذه المحكمة.

إن وجود سلطة تشريعية تمتلك صلاحيات التشريع لدول منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات محددة في البداية، تشمل مختلف المجالات بعد ذلك يشكل أساساً قوياً للوحدة الإسلامية، يكمله على نفس الخط وبنفس القوة وجود محكمة تصدر أحكاماً ملزمة تنفذها الدول الأعضاء، هو الكفيل ببلورة أسس للوحدة بين الدول والشعوب الإسلامية.

والسلطة التنفيذية قائمة شكلاً في هياكل منظمة المؤتمر الإسلامي، لأن هناك جهازاً تمثل فيه قمة الدول الإسلامية، وجهازاً آخر يمثل مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية. ولكن نلاحظ من الاجتماعات عدم حضور السادة الرؤساء بأنفسهم دائماً الاجتماعات، ألاحظ كذلك عدم وجود اختصاصات محددة في المسائل التي تتصل بالكيان الإسلامي يمكن أن تنفذ، لذا فإن المطلوب هو وضع اختصاصات محددة في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويوجد أجهزة فنية واستشارية واسعة تستطيع أن تقوم بهذه المهمة في المنظمة. ضرورة تأكيد التصور الإسلامي لفكرة الدولة :

لاحظنا أن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي قد صيغ صياغة عصرية تشبه إلى

حد كبير صياغات ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة، هذا في الوقت الذي يعرف الجميع أن الإسلام على الرأي الراجح بين الفقهاء، يعرف دولة واحدة هي دولة الخلافة الإسلامية، ولا يقر وجود أكثر من خليفة وأكثر من دولة إسلامية إلا على سبيل التأقيت. في تقديرى يجب أن تسيطر هذه الفكرة على ميثاق المنظمة وأن يظهر بوضوح أن هذا التنظيم خطوة نحو الوحدة بين الدول والشعوب الإسلامية، وليس نهاية المطاف، وهكذا فلدى اقتراحات محددة للتعبير عن هذه الفكرة في نصوص المنظمة.

فيجب أن تنص المادة الأولى التي صاغت الأهداف والمبادئ على نص واضح تقرر أن المنظمة تعمل على توحيد الدول والشعوب الإسلامية في كيان موحد. ويجب أن تستهدف مختلف الأجهزة في المنظمة تحقيق هذا الهدف عن طريق :

- أ - توحيد تشريعات الدول الأعضاء على أساس الشريعة الإسلامية.
- ب- تطبيق الشريعة الإسلامية في المنازعات التي تثار بين الدول الأعضاء من خلال محكمة العدل الإسلامية أو أية هيئة تحكيم يختارها الأطراف.
- ج- اتخاذ خطوات مستمرة لتحقيق أكبر قدر من التعاون في المجال الاقتصادي، بإنشاء سوق مشتركة تلغى الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتسمح بانسياب كامل وحرية الحركة للأشخاص والأموال بين مختلف الدول الإسلامية، ويشجع قيام المشروعات المشتركة في داخل السوق، وتحويل الأقاليم الإسلامية إلى إقليم إنتاجى واحد لمختلف السلع والخدمات.

د- تشجيع الدراسات والبحوث التي تؤكد فكرة الوحدة في مختلف الجامعات ومراكز البحوث، وبحث آليات التنفيذ ومعوقات قيام الوحدة وسبل التغلب عليها.

ويجب أن يعدل الميثاق بحيث يقرر خطوات التكامل الاقتصادى التى تنتهى بالوحدة وأن يقرر لكل مرحلة فترة زمنية معينة.

كما يجب أن تتضمن التعديلات، إزالة كافة العوائق التى وضعها الاستعمار لتفتيت الأمة

ومنع العلاقات الطبيعية بينها، بينما هو قد تخلص منها في دياره ومن ذلك قيود الجوازات والجنسية والحدود، ومنع الزواج المختلط إلا إذا أذن به الحاكم والتدخل في مختلف العلاقات والاجتماعات واللقاءات بين الشعوب الإسلامية من قبل الحكام.

وأرى أن تقييم المنظمة مدينة أو أكثر للوحدة الإسلامية كتجربة يتم فيها هذا التعامل التلقائي ونظام فيها مؤسسات ورابطة للوحدة وآليات وأجهزة لتحقيقها على الحدود بين الدول الإسلامية.

تعميق القيم الإسلامية في التعامل بين الدول من خلال المنظمة:

نصت ديباجة ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي على بعض المبادئ التي يستهدف بها العمل بها في المنظمة، عبرت كذلك عن باعث إنشاء المنظمة، حيث جاء بها أن ممثلي الدول الإسلامية المجتمعة في جدة في ١٤-١٨ محرم ١٣٩٢ هـ الموافق ٢٩ فبراير إلى ٤ مارس ١٩٧٢ إذ يشيرون إلى مؤتمر ملوك ورؤساء دول وحكومات البلدان الإسلامية... وهم مقتنعون بأن عقيدتهم المشتركة تشكل عاملا قويا لتقارب الشعوب الإسلامية وتضامنها. وإذ يقررون الحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة في الإسلام والتي تظل عاملا من العوامل المهمة لتحقيق التقدم بين أبناء البشر.. ويصرون على توثيق أواصر الصداقة الأخوية والروحية القائمة بين شعوبها وحماية حريتها وتراثها وحضارتها المشتركة المبنية خاصة على مبادئ العدل والتسامح وعدم التمييز.

والواقع أن هذه الدوافع يجب أن تعمق أكثر وأن يتحقق لها صياغة تقييم مشروعا حضاريا للوحدة الإسلامية محكوما بالقيم والمبادئ الإسلامية. ولكن كيف يتحقق ذلك؟ إن من أهم الأعمال التي يجب أن تقوم بها المنظمة والمنظمات التخصصية المرتبطة بها أن تصوغ مشروعات العمل الداخلي والدولي وفقا للعقيدة والشريعة والقيم الإسلامية. إن المجتمعات المسلمة يجب أن تبرز الهوية والسمات الإسلامية المميزة لها من خلال السلوك والتعامل معها، فهي حاملة لرسالة سماوية تعرف التمييز بين الحق والباطل، بين الحلال والحرام، بين ما يسعد الإنسان وما يتعسه، وهذه هي الرسالة الإسلامية التي تحدد موقفها من قضايا ومشكلات العصر. ثم هذه الرسالة يجب أن تبلغ للغرب وللشرق على السواء، وأن تحملها

وسائل الإعلام المختلفة التي تصدر في العالم الإسلامي.

إن لهذه الرسالة موقفاً من الغير يقوم على احترامه وحسن التعامل معه، وتقديس السلام والأمن ورفاهية الإنسان في حدود الشريعة وأغراضها. كما أن هذه الرسالة تحترم الإنسان وحقوقه وتعمل على الارتقاء به وصيانة دمه وماله وعرضه وعقيدته. إنها رسالة خير وعدل ورقى، ويطول بنا المطاف لو أردنا أن نحدد قيم ومبادئ الإسلام فهي لا تقع تحت حصر بأى شكل. والذي أريد أن أطلب به منظماتنا وجامعاتنا هي أن تفصل معالم هذه الرسالة، وأن تضع هذه التفاصيل في مناهج تدريس لفتنا، وعاء الثقافة، والمعبرة عن الشخصية الإسلامية. كما يجب أن تكون علومنا الإسلامية المعيدة في العقيدة والشريعة والدعوة والاقتصاد والإعلام واضحة جلية في تثبيت الدعائم والمعالم، وأن نصدرها للغير بوضوح تام.

ولاشك أن عمل المنظمات الإسلامية في هذه المجالات في غاية الأهمية، ولكن ينقصه التنسيق وإيجابية الحركة للدفع به إلى الأمام، وتقديمه بالشكل الذي يليق به.

تدريس علوم الوحدة والتكامل :

من الأهمية بمكان توجيه الدراسات التي تتم في التعليم العام والجامعي والدراسات العليا إلى صياغة مقررات الوحدة وعلومها. ويمكن أن أشير هنا إلى أهمية تدريس ما يوجد بين الشعوب العربية والإسلامية من عوامل للوحدة والتقدم، وإبراز ذلك في العلوم التي تدرس حالياً مثل علوم التاريخ والجغرافيا والاجتماع والتربية وعلم النفس كما أنه في تدريس اللغة العربية يجب عرض هذه الأبعاد، وهي مطلوبة كذلك في تدريس مختلف اللغات التي تتم في مدارسنا وجامعاتنا. ويجب على منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الإيسيسكو ورابطة الجامعات الإسلامية أن تقود هذا الاتجاه بشكل أفضل مما يتم الآن.

ولعلني أركز هنا على القول بأهمية التكوين العلمي للشباب المسلم عن طريق العلم لكي يشرب هذه المثل ولكي يدافع عنها إننا نعالج هنا أسباب خور العزيمة وتحلل الإرادة وغياب التصميم، إننا يجب أن نستخدم الأسلوب العلمي في تدريس هذه العلوم وهي أيضاً تحتاج إلى التدريب واكتساب المهارات المكونة للإرادة والعزيمة في المدرسة والجامعة والمنزل.

الخاتمة

قمنا في القسم الأول من هذه الدراسة باستعراض المنظمات الإقليمية الموجودة في الساحتين العربية والإسلامية، وانتهينا إلى أنها لا تحقق أغراض وأهداف المجتمع الإسلامي في الوحدة والتقدم، وخلصنا إلى إخفاق جامعة الدول العربية في معالجة القضايا العربية رغم قيامها منذ فترة طويلة، وانتهينا كذلك إلى أنها شاخت وكبرت وتعيش في غير عصرها واعدنا العيوب التنظيمية في الميثاق، كما عرضنا كذلك للعيوب المتصلة بعدم فعالية المنظمة، وعدم قيامها بتنفيذ القرارات التي تصدر عنها وذلك يرجع أصلاً إلى أنها تمكس حال التشتت وضعف الإرادة والعزيمة لدى الدول المكونة لها، وقدمنا في القسم الثاني دراسة تضمنت مرئياتنا لإصلاح التنظيم الدولي الإقليمي، حيث عرضنا لضرورة التخلص من الازدواجية، ودمج جامعة الدول العربية في منظمة المؤتمر الإسلامي بكل هيئاتها وأجهزتها، كما رأينا ضرورة إدخال تعديلات على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، لتصبح منظمة إقليمية قوية، فلا مفر من تكوين جيش دفاعي للمنظمة، ولا مفر كذلك من اتخاذ منهج للإسراع بالتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وعرضنا للخطوات التي يجب أن تتخذ في هذا الإطار كما عرضنا لفكرة محورية هي ضرورة أن يكون التنظيم الإقليمي الإسلامي طريقاً لتوحيد الدول الإسلامية ولو على المدى البعيد، وإن لزم اتخاذ خطوات للتكامل والتنسيق والتعاون والتضامن الذي يؤدي بالضرورة إلى الوحدة في آخر المطاف، وعرضنا لأهمية العوامل المتصلة بتوحيد التشريعات واستدعاء العقيدة والقيم والمبادئ الإسلامية وتأصيلها بين الشعوب الإسلامية لكي تكون رسالة أساسية ومهمة للتعريف بالإسلام ومعرفة أصول رسالته والأسس التي يقوم عليها.